

تعزيز الإبلاغ المالي للشركات باستخدام القيمة
الاقتصادية المضافة
دراسة تحليلية من وجهة نظر الأكاديميين والممارسين
والمستثمرين

المدرس المساعد حكيم حمود فليح الساعدي
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد

المستخلص

يمثل الابلأغ المالي عرض وتوصيل المعلومات الى متخذي القرارات وبالأخص المستثمرين. لذلك يوفر الابلأغ المالي أفضل ما يمكن من المعلومات من خلال استخدام مناهج جديدة منها القيمة الاقتصادية المضافة، بهدف استخراج القيمة الحقيقية للربح المتحقق من قبل الشركة، فضلاً عن توفير معلومات ملائمة لمستخدمي الكشوفات المالية. وقد تم تبرير استخدام القيمة الاقتصادية المضافة من قبل كتاب الإدارة المالية، وذلك بسبب اتساقها مع مبادئ التقييم، إذ أنها تشكل أهمية لأي تحليل يقوم به المستثمرون للشركة.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن القيمة الاقتصادية المضافة تجمع بين نقاط التوافق والاختلاف بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي، وإن أهم ما يميزها هو احتساب تكلفة رأس المال، فضلاً عن ذلك، فإن القيمة الاقتصادية المضافة تستخدم كأداة لتقييم الأداء، فهي توفر العديد من المؤشرات عن أداء الوحدة الاقتصادية. وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها ضرورة تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة كأداة لتعزيز الابلأغ المالي للشركات.

الكلمات الرئيسية: القيمة الاقتصادية المضافة، رأس المال، القيمة، الدخل.

Abstract

Financial Reporting represents the presentation and communication of information to decision makers in particular the investors. Therefore, financial reporting provides the best possible of information through the use of new approaches such as economic value added, In order to extract the real value of the profit earned by the company, as well as the provision of relevant information to users of financial statements. The economic value added is justified by Authors of financial management because consistent with valuation principles, which are important to any investor's analysis of a company.

The research has reached a group of the most important conclusions, the Economic Value Added Combines the points of agreement and disagreement between economic profit and accounting profit. The most important what distinguishes it, is how to calculate the cost of capital. In addition, the economic value added is used as tool to evaluate the performance; it provides many of the indicators on the performance of the economic unit. The researcher has recommendation a set of recommendations; one of them is to apply necessary economic value added as tool to enhance corporate financial reporting.

Keyword: Economic Value Added, capital, Value, Income.

المقدمة:

إن عملية الإبلاغ المالي (financial reporting) بالنسبة للمستثمرين تتطلب أن توفر معلومات لاتخاذ القرارات حيال استثماراتهم في الشركات، لذلك فإن الإبلاغ المالي ينبغي أن يرتبط بتوفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ هذه القرارات. فالمستثمرون وبشكل مبدئي مهتمون بالقضايا الجديرة باستثماراتهم من خلال معنيين. الأول هو أن المستثمرين معنيين بالبقاء وزيادة قيمة رؤوس أموالهم. أما المعنى الثاني فهو أن المستثمرين معنيين بزيادة الدخل المتأتي من رأس المال، لذا فإن الإبلاغ المالي ينبغي أن تكون له علاقة بتقييم رأس مال المساهمين أو حاملي الأسهم والدخل، ووفقاً لمبدأ الإدارة الخاص بنشر الكشوفات المالية، فإن معلومات التغذية الراجعة (feedback information) مهمة وضرورية لغرض أن يتأكد المستثمرون من القيمة الحالية لاستثماراتهم في أسهم رأس المال، فضلاً عن كلفة الفرصة البديلة، فيما لو تم استثمار تلك الأموال في مشاريع أخرى. وفي خضم تفاقم المعلومات المقدمة في الكشوفات المالية من قبل إدارة تلك الشركات وفقاً لمبدأ الإبلاغ الشامل في المحاسبة، نجد أن هنالك حاجات متزايدة من قبل المستثمرين للحصول على معلومات أوسع وأكثر مصداقية حيال استثماراتهم في الشركات، من أجل زيادة استثماراتهم الحالية أو الولوج باستثمارات جديدة في شركات أخرى.

وتعد القيمة الاقتصادية المضافة منهاجاً جديداً في المحاسبة، ونموذجاً يتم من خلاله إعادة احتساب الدخل بشكل يجمع ما بين المفهوم الاقتصادي والمحاسبي للدخل المفصح عنه في الكشوفات المالية. ومن أجل استخدامها كأداة لتعزيز الإبلاغ المالي للشركات، فقد تم أعداد قائمة استبيان تشمل عدد من الأكاديميين في الجامعات العراقية، ومراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية العراقي الاتحادي، وبعض المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث، فقد تم تقسيمه إلى خمسة محاور كما هو موضح في ادناه.

المحور الأول - منهجية البحث**1-1: مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث في أن الدخل المحاسبي لا يأخذ كلفة رأس المال بنظر الاعتبار، فالمبادئ المحاسبية المستخدمة لحساب الربح والخسارة لا تأخذ في الاعتبار تكلفة تمويل الأسهم العادية في الأعمال كما هو الحال عند الاقتراض، لذلك فإن مبلغ صافي الدخل سوف يكون أكثر مما ينبغي عند الإبلاغ عن الربح من وجهة النظر المتمتزة، وعلى الرغم من أن نظرية الوحدة في الفكر المحاسبي تنظر إلى الدائنين والمستثمرين على حد سواء، بعدهم ممولين لرأس مال الوحدة الاقتصادية، نجد أن الدائنون يمنحون القروض ويشتررون السندات اخذين بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود وكلفة الفرصة البديلة لاستثماراتهم، في حين أن المستثمرين لا ينظرون إلى القيمة الزمنية للنقود أو الفائدة من استثماراتهم، ماعدا انتظار التوزيعات أو ارتفاع سعر السهم.

1-2: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي :

أولاً: التعريف بمفهوم وأهمية رأس المال والقيمة والدخل والمفاهيم المرتبطة بهم.

ثانياً: بيان مفهوم القيمة المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة.

ثالثاً: التعرف على دور القيمة الاقتصادية المضافة في تعزيز الابلاغ المالي وانعكاساته على قرارات المستثمرين.

1-3: أهمية البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وهدفه، فإن أهمية البحث تنبثق من أهمية التعريف على مفهوم وأهمية القيمة الاقتصادية المضافة باعتبارها أداة للتقييم، وتعزز من عملية الابلاغ المالي للشركات، فضلاً عن إنها تقرب بين المفهوم الاقتصادي والمحاسبي للدخل.

1-4: فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المقدمة على أساس كشف القيمة الاقتصادية المضافة في تعزيز الابلاغ المالي وقرارات المستثمرين.

1-5: عينة البحث:

عينة البحث اختيرت بصورة عشوائية اقتصر على بعض أساتذة الجامعات، ومجموعة من مراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية، والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، والجدول (1) يوضح الاستبيانات الموزعة والمستردة من العينة المختارة.

جدول (1) عينة البحث

العينة	الاستبيانات		الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الأكاديميون	5	10%	1	3%		
الممارسون	30	60%	17	59%		
المستثمرون	15	30%	11	38%		
المجموع	50	100%	29	100%		

ويبين الجدول (2) التحصيل العلمي لعينة الدراسة، وإن نسبة حملة الدكتوراه أو ما يعادلها كانت الأعلى إذ بلغت 35% من عينة البحث تليها نسبة حملة شهادة الماجستير أو ما يعادلها والبالغة 25% ومن ثم حملة البكالوريوس وأخيراً الدبلوم.

جدول (2) العدد والنسبة المئوية للتحصيل العلمي لعينة الدراسة

العينة	التحصيل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير أو ما يعادلها	دكتوراه أو ما يعادلها	المجموع
العدد	3	9	7	10	29	
النسبة المئوية	10%	30%	25%	35%	100%	

كما يبين الجدول (3) عدد سنوات الخبرة المهنية لعينة البحث.

جدول (3) سنوات الخبرة المهنية لعينة الدراسة

الخبرة المهنية / العينة	5 سنوات فأقل	6 - 10 سنوات	11 - 15 سنوات	المجموع
العدد	6	19	4	29
النسبة المئوية	21%	65%	14%	100%

المحور الثاني - مفاهيم رأس المال والقيمة والدخل المستخدمة في الإبلاغ المالي

1-2: الإبلاغ المالي عن رأس المال والقيمة والدخل:

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في بيانته الأول سنة 1978، والمعنون بـ(أهداف الكشوفات

المالية)، أن هناك ثلاث أهداف رئيسية للإبلاغ المالي في الشركات هي (20 : 2007, Spiceland et al):

1. توفر المعلومات اللازمة والملائمة للمستثمرين الحاليين والمرتبقيين والدائنين، فضلاً عن بقية

المستخدمين، بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية والتمويلية.

2. توفر المعلومات اللازمة والملائمة للمستثمرين الحاليين والمرتبقيين والدائنين، فضلاً عن بقية المستخدمين،

بهدف مساعدتهم في تقييم وتقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .

3. توفر المعلومات اللازمة والملائمة للمستثمرين الحاليين والمرتبقيين والدائنين، فضلاً عن بقية المستخدمين،

عن موارد الوحدة الاقتصادية والالتزامات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات التي تطرأ على كل منها .

ويلاحظ مما تقدم أن الهدف الأول يسلط الضوء على المستثمرين والدائنين، باعتبارهم مستخدمين رئيسيين

(key users) للمعلومات المحاسبية، وينبغي أن تلبي المعلومات حاجاتهم، وإن تكون لها فائدة عامة إلى

المجموعات الأخرى من المستخدمين الخارجيين (external users) المهتمين بشكل أساسي بنفس الأعمال

التجارية التي يهتم بها المستثمرين والدائنين. كما يمكن القول أن الهدف الثاني يشير إلى حاجة المستثمرين والدائنين

إلى المعلومات عن السيولة النقدية، في حين يؤكد الهدف الثالث على الحاجة إلى المعلومات عن الموارد

الاقتصادية، والالتزامات على هذه الموارد، وإن هذه المعلومات ينبغي أن لا تحتوي فقط على مقدار الموارد

والالتزامات في مرحلة معينة من الوقت، ولكن ينبغي أن تشمل التغيرات التي تحدث في تلك الموارد والالتزامات، لذا

فإن هذه المعلومات تعد المفتاح الرئيس للتنبؤ في التدفقات المالية المستقبلية.

وتعود الجذور التاريخية الأولى لمفهوم الإبلاغ إلى بدايات تأسيس الشركات المساهمة العامة في القرن التاسع

عشر، وانفصال الملكية عن الإدارة، والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء، مما تطلب حين ذاك سن

تشريعات وقوانين لهذه الشركات، وإلزامها بتدقيق كشوفاتها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحيد،

ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية، فقانون الشركات البريطاني الذي صدر عام (1844) كان الأسبق

من حيث فرض التدقيق الخارجي الذي كان يكتمل بإصدار شهادة المدقق بصحة وحقيقة البيانات المالية، والذي

ألزم الشركات بنشر القوائم المالية، والتقرير عن نتائج الأعمال والمركز المالي، حتى يستفيد الذين يطلعون على البيانات المالية المنشورة في اتخاذ القرارات الاقتصادية (سليمان، 2010: 24).

وينظر البعض إلى الإبلاغ المالي على أنه الإبلاغ (Disclosure)، فضلاً عن ذلك فإنه يؤدي إحدى وظائف المحاسبة وهي التوصيل (Communication)، أي أن الإبلاغ المالي هو نظام الاتصال الذي يربط الوحدة بالأطراف الخارجية، وبالتالي فإن أهداف هذا الإبلاغ هي أهداف المحاسبة نفسها، وقد أطلق على أهداف المحاسبة في القائمة (1) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أنها أهداف الإبلاغ المالي لمنظمات الأعمال، وكذلك الحال في القائمة (4) الصادرة عن المجلس نفسه بشأن أهداف الإبلاغ المالي في المنظمات غير الهادفة للربح (المعيني، 2007: 118).

وأشار (Underdown and Glautier, 2011: 343) أن هناك ثلاث مفاهيم تشترك في الإبلاغ المالي، هي رأس المال، والقيمة، والدخل، ويرتبط مصطلح "رأس المال" بالنسبة للاقتصاديين بتلك الموجودات التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، ويتمثل رأس مال الشركة بواسطة أسهمها، ويزداد رأس مال (استثماراتها) الشركة، حينما تزداد أسهمها في السوق، ومن وجهة نظر المجتمع، فإن مصطلح "رأس المال" مرتبط بشكل مقيد ومشابه بتلك الموجودات التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات. فرأس المال يتضمن الموجودات المادية بهيئة بنايات ومصانع ومستشفيات ومدارس، بالإضافة إلى الموجودات غير الملموسة كالتيكنولوجيا والمهارات البشرية أو ما يسمى برأس المال الفكري أو البشري وغيرها.

وكما هو معروف محاسبياً، يمكن القول إن رأس مال الشركة، يتمثل في مقدار المبلغ المستثمر في موجوداتها، مطروحاً منه كافة الالتزامات على الشركة، وتقاس قيمة السهم الواحد بقسمة صافي الموجودات (حقوق الملكية) على عدد الأسهم، أما مفهوم القيمة، فليس من السهل تحديده، فقيمة الشيء مرتبط بعدد هائل من المحددات، وبسبب تعدد المفاهيم الخاصة بمفهوم القيمة، ظهرت العديد من المشاكل وتناولتها دراسات عدة، ولا تزال لحد الآن، محل اختلاف في وجهات النظر حولها عند منظري المحاسبة، ناهيك عن الجدل بين الاقتصاديين والمحاسبين. ومن وجهة نظر محاسبية، فإن هنالك عدد من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم القيمة هي:

1. الكلفة التاريخية (Historical cost): هو مفهوم التقييم التقليدي المستخدم في المحاسبة، والذي يمثل احد المبادئ الأساسية للمحاسبة، فالموارد يتم تقييمها بكلفة الاستحواذ التي حصلت عليها الشركة بواسطة الشراء أو الاستبدال أو التصنيع وغيرها. ويواجه هذا المبدأ انتقادات عدة من قبل المحاسبين أنفسهم، فضلاً عن عدم الاتفاق مع الاقتصاديين بهذا الشأن، ومن أبرز الانتقادات الوجهة لهذا المبدأ، أنه يفترض مبدأ الكلفة التاريخية أما وحدة النقد ثابتة أو أن التغييرات في قيمة النقد ليست بذات أهمية، لذا فإن البنود المالية يتم تقييمها وفقاً لكلفة الشراء أو الاستحواذ، ويتم احتساب الاندثار عليها سنوياً لتحقيق مبدأ المقابلة في المحاسبة، ويتم استنفاد كلفتها سنوياً، وفقاً لما هو محدد من قبل الإدارة، إذ يوفر العمل بهذا المبدأ معلومات أكثر موضوعية.

2. القيمة العادلة (Fair value): ورد تعريف القيمة العادلة في القاموس المحاسبي على أنها السعر المدفوع من قبل المشتري الذي يعرف قيمة ما تم شرائه، إلى البائع الذي يعرف أيضاً قيمة ما يتم بيعه (Collin, 2007: 93). وعرفت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في أمريكا (FASB) على أنها "السعر الذي سيتم

استلامه عند بيع الأصول أو المبلغ المدفوع لنقل الالتزامات في معاملة منظمة بين المشاركين بالأسواق في تاريخ القياس" (FASB, 2007:2).

3. القيمة الحالية (Percent Value): هي المفهوم الذي يربط قيمة الموجود بقرار الاستحواذ عليه، كما تعرف على أنها حاصل جمع صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (expected net cash flows) المقترنة باستخدام الموجود مخصوماً (discounted) لقيمتها الحالية، وإن هذا المفهوم للتقييم يضم كلاً من مفهوم كلفة الاستبدال الجارية وصافي القيمة البيعية في تحديد ما إذا كانت أسعار البيع أو الشراء هي التي ينبغي أن تستخدم لأغراض تحديد قيمة موجود معين بالنسبة للوحدة الاقتصادية (Underdown and Glautier, 2011: 328):

أ) التكلفة الاستبدالية الجارية (Current replacement cost): وفيها فان قيمة الموجود يتم تحديدها بواسطة كلفة استبدالية جارية، إن استخدام هذا المبدأ هو للإبقاء على نفس خدمة الموجود التي يقدمها إلى الشركة، وذلك يتطلب اعتماد بيانات أسعار السوق الحالية (current market price data) كأساس لأعداد الكشوفات المالية.

ويواجه هذا المفهوم العديد من المشاكل والتمثلة بأنه ينبغي أن تستمر نفس الخدمة المقدمة للشركة من قبل الموجود المستبدل، فضلاً عن مشاكل أخرى تتمثل في أن الموجود متشابه أو غير متشابه (similar or dissimilar)، بوجود دفعة نقدية أم لا. وتصبح قضية الاعتراف بالمكاسب أكثر صعوبة عند تلقي مقابل نقدي في مبادلة موجودات غير نقدية مماثلة، فعند تلقي نقدية يعد جزء من الموجود غير النقدي مباعاً، والجزء الآخر مستبدل، ومن ثم فانه لا يتم تأجيل سوى جزء فقط من المكسب (كيسو واخرون، 1999: 457). وكخطوة أولى باتجاه تصحيح بعض محددات الكلفة التاريخية، ذكرت هيئة الأوراق المالية الأمريكية، أن الكلفة الاستبدالية طريقة إلزامية للإبلاغ من قبل الشركات المساهمة كبيرة الحجم، ففي آذار من عام (1975) أصدرت الهيئة النشرة المحاسبية (190)، التي تطلب إبلاغ ملحق يتم أعداده على أساس الكلفة الاستبدالية، لكافة الشركات المسجلة في هيئة الأوراق المالية (SEC) (Belkaoui, 2004: 502).

ب) صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق (Net Realizable Value): ويقصد بها أن قيمة الموجود تتمثل بقيمته السوقية مطروحاً منه تكاليف بيع الموجود، وعلى وفق هذا المفهوم، يتم تقييم العديد من بنود قائمة المركز المالي (Underdown and Glautier, 2011: 328). وتعد صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق خروجاً عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، على سبيل المثال، أن إحدى متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عام هي أن يكون حساب المدينين مقاساً بصافي القيمة القابلة للتحقق، فإذا كان هناك توقع لديون معدومة (bad debts)، فينبغي أن يتم تقديرها وتطرح من مبلغ حساب المدينين عند قياس المركز المالي، وتسمى هذه الطريقة بطريقة التخصيص للمحاسبة عن الديون المعدومة (Spiceland et al, 2007:23).

4. القدرة الشرائية الحالية (Current purchasing power): أشارت القاعدة المحاسبية (8) لمجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، إلى أن التغير بالمستوى العام للأسعار يقصد به الزيادة أو النقص في أسعار كل أو غالبية السلع والخدمات التي يتم تبادلها في المجتمع ككل وهو يعني التغير في القوة الشرائية للنقد المستخدم في التعامل. ويتم قياس التغير في المستوى العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية العامة، ويكون هذا التغير ناتج من (القاعدة المحاسبية 8 ، 1997 : 2):

(a) التغير في السعر نتيجة تغير الظروف البيئية المحيطة (اقتصادية وغير اقتصادية) ويقصد به تغير سعر الأصل في نفس السوق أي سوق عوامل الإنتاج أو سوق المنتجات والذي قد يأتي نتيجة اتجاهات تضخمية أو انكماشية عامة أو نتيجة تغيرات العرض والطلب في سوق السلعة أو الخدمة.

(b) التغير في السعر نتيجة التغير في سوق التعامل ويقصد به الأثر الناتج عن الانتقال من سعر سوق الشراء إلى سوق البيع (Changing in market).

(c) التغير في السعر نتيجة ما يتم إضافته من قيمة بمعرفة المنتج لتحقيق منافع مضافة نتيجة مرور الوقت أو التغير في الشكل و المكان.

وبشكل أساسي فإن القدرة الشرائية الحالية هي عبارة عن مفهوم الكلفة التاريخية ولكن بعد التعديل، وفي هذا المفهوم تكون التعديلات على قيم الكلف التاريخية المسجلة للتغيرات في القدرة الشرائية للمال بواسطة مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية، وقد ارتفع نداء العمل بهذا المفهوم، نتيجة للانتقادات الموجهة لمبدأ الكلفة التاريخية، فهو لا يتطلب الخروج عن مبدأ الكلفة التاريخية، إنما يفترض تصحيح الموقف من خلال تعديل كامل للكشوفات المالية المبنية على الكلفة التاريخية، بطريقة تعكس التغير في المستوى العام للأسعار أو القدرة الشرائية الحالية .

5. الكلفة المحاسبية الجارية (Current cost accounting): وهو مفهوم التقييم الذي يدمج كلفة الاستبدالية الجارية مع صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق، لتحديد أي سعر ينبغي استخدامه سعر البيع أم سعر الشراء، لأغراض استحداث قيمة الموجودات المستخدمة في الشركة (Underdown and)

328: Glautier, 2011). وعلى هذا الأساس يتم تقييم المخزون بسعر الكلفة أو السوق أيهما اقل .

ويمكن القول إن استخدام أي من المفاهيم الواردة في أعلاه، في عملية القياس والإبلاغ المحاسبي، سيوفر معلومات مختلفة للمستخدمين، وإن دلائل وأبواب الاستقادة من بعض المجالات إنما تقع على حساب الأخرى، كان يكون الموضوعية على حساب الملائمة، أو الملائمة على حساب التوقيت المناسب، وهكذا . وفي نفس السياق يرى (Belkaoui) أن العائد لكل معالجة يظهر اختلاف معنوي في الكشفات المالية يضفي معنى مختلف وملائم لمستخدميها، وإن طبيعة هذا الاختلاف هو نتيجة أساس المقارنة بين المعالجات المختلفة (Belkaoui, 1999 : 24).

أما ما يخص الدخل، فقد كان المفهوم الاقتصادي له موضع اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، وعد الاقتصادي (Adam Smith) أول من عرف الدخل بأنه المقدار الذي يمكن استهلاكه من دون التعدي على رأس المال سواء كان رأس المال الثابت أم المتداول، وعلى المنوال نفسه ينظر (Irvin Fisher) إلى الدخل على أنه تدفق من السلع والخدمات المتمتع بها من خلال الاستهلاك، ولكون الإشباع (التمتع) موضوعاً لا يمكن قياسه بشكل مباشر، فقد

قرب (Fisher) مفهومه للدخل بخطوتين باتجاه العالم الحقيقي، الخطوة الأولى عند تحديد الإشباع بالحاجات المختلفة للإنسان، والثانية عند تحديده للسلع والخدمات تلك التي يمكن قياسها بالنقد فقط (المعيني، 2007: 53). أما (Hicks) فقد وظف مفهوم الدخل لـ (Fisher) وطور نظرية عامة عن الدخل الاقتصادي، إذ عرف دخل الفرد الشخصي على أنه أقصى مبلغ يستطيع الفرد استهلاكه خلال أسبوع ومازال توقع أن يكون في يسر الحال في نهاية الأسبوع كما لو كان في بدايته (Belkaoui, 2004: 483). وفي النظرية المحاسبية، يزداد مال الشخص بمبلغ مساوي لدخله الدوري الذي لم ينفقه. لذلك فإن الإجراء المحاسبي المالي يتأثر بهذا النقل بتصديق الربح الصافي إلى حساب رأس المال فإذا كان مستوى الاستهلاك (consumption) أو السحوبات أقل من هذا الربح، فإن رأس المال سيزداد بمقدار هذا الفرق. وفي الشركات المساهمة، فإن الحصص الموزعة من الأرباح إلى المستثمرين تكون مشابهة للمسحوبات والأرباح المحتجزة ستضاف لملكية حاملي الأسهم الكلية (Underdown and Glautier, 2011: 343).

ويرى (Belkaoui, 1999: 1) إن كشف الدخل هو إبلاغ عن النتائج التشغيلية للشركة خلال الفترة المحاسبية. في حين يرى (Kieso, 2010: 132) الدخل المحاسبي على أنه التقرير الذي يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة معينة من الزمن، كما أنه غالباً ما يسمى بكشف الدخل أو كشف الأرباح. إن مجتمع الأعمال والاستثمار يستخدم كشف الدخل لتحديد الربحية، والقيمة الاستثمارية، والجدارة الائتمانية. ويزود المستثمرين والدائنين معلومات تساعد على التنبؤ بمبالغ وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية. من الناحية العملية، يمكن تعريف الدخل المحاسبي بأنه الفرق بين الإيرادات المتحققة وما يرتبط بها من تكاليف ناشئة من علاقة السبب بالنتيجة، إن هذا التعريف يتسم بخمسة صفات هي (Belkaoui, 2004: 480):

1. إن الدخل المحاسبي مبني على صفقات فعلية كانت الشركة طرفاً فيها .
2. إن الدخل المحاسبي مبني على فرضية الفترة، ويشير إلى الأداء المالي للشركة خلال فترة معينة .
3. إن الدخل المحاسبي مبني على مبدأ تحقق الإيراد لذا يتطلب تعريف الإيراد وقياسه وتوقيت الاعتراف به.
4. يتطلب قياس الدخل المحاسبي قياس المصاريف على أساس الكلفة التاريخية .
5. يتطلب ربط الإيرادات المعترف بها عن الفترة المحاسبية بالكلف المناسبة والمناظرة بها.

وهناك مفهومان للدخل المحاسبي هما:

1. مفهوم المحافظة على رأس المال : يشير مفهوم (Hicks) للدخل على طرح صافي الموجودات في بداية الفترة من نهايتها، وتعديل النتائج بأي استثمارات إضافية أو توزيعات خلال الفترة، وهذا ما يعرف بمدخل الحفاظ على رأس المال أو مدخل التغير في حقوق الملكية، والذي يقيس الدخل بالفرق بين قيم رأس المال في نقطتين زمنيتين (كيسو وآخرون، 2006: 171). وطبقاً لمفهوم حماية رأس المال، فإن الدخل يكتسب بعد حماية رأس المال (Belkaoui, 1999: 1).
2. منهج أو مدخل الصفقات : يعد مدخل الصفقات أفضل من مدخل المحافظة على رأس المال بقياس الدخل، لأنه يوفر معلومات عن عناصر الدخل، والمتمثلة بالإيرادات والمصاريف، والمكاسب والخسائر (كيسو وآخرون،

1999 : 172) . ويتفق (Belkaoui,1999:1) مع هذا الرأي، إذ يرى أن منهج الصفقات يعد أكثر فائدة في تحديد الدخل، والذي يعتمد في المحاسبة على أساس الاستحقاق حيث يتم تسجيل الآثار المالية للصفقات المالية والأحداث على الشركة عن الفترة التي تحدث فيها، وليس عند استلام النقدية أو دفعها. إن الاستحقاق هو "عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية عند حدوثها، وعلى وجه الخصوص يتطلب الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والزيادات ذات العلاقة بالموجودات، والمصاريف والزيادة ذات العلاقة بالمطلوبات على أساس مبالغ يتوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد بالمستقبل (Balkaoui, 2000 : 133).

وهناك عدد من الفوائد يعكسها كشف الدخل عن الشركة هي (Kieso et al, 2012: 160) (Belkaoui,2004:480) :

1. إن الحجة المنطقية الأولى هي أن الدخل قد اجتاز اختبار الزمن، فمعظم مستخدمي الكشوفات المالية، يؤمنون بأن الدخل نافع ومفيد وأنه يشكل محدداً مهماً مهيمناً على الممارسات المحاسبية وأنماط التفكير لدى صانعي القرار.
2. بما أن الدخل مبني على صفقات فعلية، فإن الدخل يتم الإبلاغ عنه موضوعياً، فهو يمكن التحقق منه .
3. ان كشف الدخل تقييم للأداء السابق للشركة .
4. يوفر كشف الدخل أساساً للتنبؤ بالأداء المستقبلي .
5. يستخدم كشف الدخل في المساعدة على تقييم المخاطر أو عدم التأكد من تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية.
6. يعد الدخل نافع لإغراض رقابية وبالأخص الإبلاغ عن رعاية العهدة (Stewardship) والمتمثلة باستخدام الموارد المعهودة إليها، فالدخل ينقل خلفية عن القصة بشأن الطريقة التي قامت بها الإدارة بتصرف مسؤولياتها.

بالإضافة إلى الفوائد أعلاه، فإن هنالك عدد من المحددات للدخل وهي (Kieso et al, 2012: 161) (Belkaoui,2004:481) :

1. بعض البنود لا يمكن إدراجها بكشف الدخل لعدم إمكانية قياسها بشكل صحيح، فالممارسة الحالية تمنع الاعتراف ببعض البنود عند تحديد الدخل على الرغم من أن آثار هذه البنود يمكن أن تؤثر على أداء الشركة، على سبيل المثال، ربما الشركة لا تسجل الأرباح أو الخسائر غير المحققة على الأوراق المالية الاستثمارية في الدخل عندما يكون هناك عدم التأكد أنه لن تتحقق التغيرات في القيمة، فضلاً عن المزيد من الأمثلة مثل زيادة قيمة الشركة بسبب زيادة الخبرة أو جودة المنتج، فلا يزال غير موجود إطار عمل مشترك لتحديد والإبلاغ عن هذه الأنواع من القيم.
2. تتأثر مبالغ كشف الدخل بالطرائق المحاسبية المستخدمة، مثل طرق حساب الاندثار.
3. قياس الدخل ينطوي على الحكم (judgment) الشخصي، على سبيل المثال، إحدى الشركات تقوم بتقدير العمر الإنتاجي للأصل 20 سنة، بينما شركة أخرى تقدرها بمدة 15 سنة لنفس النوع من الموجودات.

4. يعاني الدخل من مشاكل الاعتراف بالزيادة الغير متحققة في قيم الموجودات المحتفظ بها خلال فترة معينة، بسبب تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية .
5. إن اعتماد الدخل المحاسبي على مبدأ الكلفة التاريخية، يجعل من المقارنة مسألة صعبة مع الأخذ بنظر الاعتبار الطرق المقبولة لاحتساب التكلفة، والطرق المختلفة لتوزيعها .
6. إن العديد من المحددات قد خفضت فائدة معلومات كشف الدخل على التنبؤ في مبالغ وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.
7. وأخيرا يرى الباحث أن كشف الدخل لا يأخذ بنظر الاعتبار كلفة رأس المال أو بذل الإيجار للمباني المملوكة في حال لو قامت الشركة بتأجيرها، أو كلفة الفرصة البديلة لرأس المال، أو حساب التدفقات النقدية المخصومة، والتي يمكن حساب البعض منها عند احتساب القيمة الاقتصادية المضافة.

المحور الثالث- دور القيمة الاقتصادية المضافة في تعزيز الإبلاغ المالي

3-1: مفهوم القيمة المضافة value added

لقد تم التحقيق في مشاكل تقدير الأداء المالي والاقتصادي للشركة من قبل معظم الباحثين لسنوات عديدة، وإن قياس خلق قيمة للشركات موجود في أي وقت مضى في مجالات الأعمال التجارية والعلمية، أما في الوقت الحاضر فإن الإدارة المستندة إلى القيمة هي بمثابة أداة من أجل الرقابة على القيمة الاقتصادية (Burksaitiene, 2009 : 709). ففي جميع أنحاء العالم، يهدف المستثمرون إلى أن تكون قيمة العائدات من الأسهم كبير وقيمة أعلى، وكان الهدف النهائي لكل شركة دائماً، هو أن تزداد قيمة حملة الأسهم، فمنذ أمد بعيد أهتم المحاسبون بالعلاقة بين أسعار السوق (القيم السوقية) والأعداد المحاسبية، ومُعظم البحوث التي كرسَتْ لهذه العلاقة مِيزَتْ فجوةً مهمةً وارتباط ضعيف بين هذين المقياسين، ومن المعروف جيداً أن القيمة تعتمد على الإدارة، وتحليل حامل الأسهم، وهذه من المفاهيم المتفق عليها منذ عام (1981)، و لحد الآن، فضلاً عن ذلك، فإن هناك مفاهيم جديدة قد ظهرت، و مفاهيم حديثة ذات صلة بالموضوع قد ارتبطت بمفاهيم أخرى مثل القيمة المضافة الصناعية والقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة (El Mir & Seboui, 2006 : 242) (Thenmozhi, 2000 : 1).

يعد موضوع القيمة المضافة منهجاً جديداً للمحاسبة، أو أسلوباً حديثاً للعمل بمقتضاه في مجال الاقتصاد والإدارة والمحاسبة، وجاءت الفكرة نتيجة للتطور الاقتصادي العالمي، وقيام الاتحادات التجارية والدولية والمحلية. فالقيمة المضافة مفهوم اقتصادي مأخوذ أساساً من المحاسبة القومية وحساب الناتج القومي الإجمالي، فقد استخدم هذا المفهوم لأول مرة (في وزارة الخزانة الأمريكية لأغراض الإحصاء الأمريكي الأول للإنتاج) في القرن الثامن عشر، و تحديداً في عام (1790)، ويعد (Suojanen) من الكتاب الأوائل الذين استخدموا مفهوم القيمة المضافة في الأدبيات المحاسبية، وذلك عام (1954)، فقد وصف الشركة بالمؤسسة، أو مركز اتخاذ القرارات من قبل المشاركين، ودور المحاسبة بهذا الصدد هو تقرير النتائج لمختلف الأطراف المهتمة بالمؤسسة، وبطرائق تمكنهم من فهمها بأفضل صورة (سليمان، 2010، : 54).

وقد أصدرت لجنة توجيه المعايير المحاسبية التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز في تموز من سنة (1975) تقريرها المعنون (تقرير الشركات) تم فيه اقتراح الحاجة إلى كشف القيمة المضافة كإضافة إلى الكشوفات المالية، وذلك تلبية لاحتياجات المستخدمين من المعلومات، وكذلك تم تحديد المستخدمين على أنهم أصحاب حقوق الملكية (المستثمرين) ومجموعة المقرضين، ومجموعة العاملين، ومجموعة المحللين - الاستشاريين، ومجموعة شركات العقود، والحكومة وعموم الجمهور (البلقاوي، 2009 : 284). لذلك فقد حظيت القائمة باستجابة فورية من جانب عدد من الشركات في المملكة المتحدة في تلك المدة، بخاصة نهاية السبعينات من القرن المنصرم، فقامت ما يقارب (25%) من الشركات الكبرى بتقديم كشف القيمة المضافة ضمن تقاريرها السنوية المنشورة، ولذلك أعربت الحكومة عن نيتها في جعل جميع الشركات البريطانية الكبيرة تقدم كشف القيمة المضافة ضمن التقارير السنوية لها (سليمان، 2010، : 54).

إن القيمة المضافة هي مقياس للثروة التي يمكن أن تستمد بسهولة من الأعداد المحاسبية المنشورة، وأنها تمثل العائد الإجمالي للشركة المكتسب بواسطة جميع مقدمي رأس المال، بالإضافة إلى الموظفين والحكومة (51: Belkaoui, 1999). ويعد كشف القيمة المضافة أحد متطلبات النظام المحاسبي في العراق، ويتم أعداد الكشف المذكور في نهاية السنة المالية عند أعداد الحسابات الختامية، ويتم استخراجها استناداً إلى تبويب النظام المحاسبي الخاص بالإيرادات والمصروفات (الاستخدامات والموارد) والحسابات المتقابلة، وينقسم الكشف إلى قسمين، أولهما إجمالي القيمة المضافة، ويشتمل ثانيهما على توزيع إجمال القيمة (النظام المحاسبي الموحد، 2011، : 280).

وهناك وجهان لكشف القيمة المضافة تم تطويرهما هما الدخل المتبقي والقيمة الاقتصادية المضافة، ويعد الدخل المتبقي من أكثر المفاهيم شيوعاً للقيمة المضافة، والتي تنسب مفاهيمها الفكرية إلى علم الاقتصاد لأكثر من قرنين مضيا، ولأسيما ما ذكره هاملتون في كتابه (مقدمة في المبيعات) عام (1777)، ومارشال في كتابه (مبادئ الاقتصاد) عام (1890)، ومنذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم تم إحياء هذه المفاهيم، وتحت مسميات القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) (سليمان، 2010، : 57).

3-2: مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة Concept of Economic Value Added

وفقا للنظرية الحديثة في الإدارة المالية، فإن الدور الرئيسي للمدراء في صنع القرار هو تعظيم قيمة الشركة، أو ثروة المساهمين، من خلال تخصيص الموارد بكفاءة، وللوصول إلى ذلك الهدف فإن قيمة الشركة يتم تقديرها بشكل تقليدي من خلال مقاييس الأداء المالية، مثل الأرباح، والتدفقات النقدية من العمليات، وتبين البحوث التجريبية أن الأرباح تسيطر عادة على معظم المقاييس الأخرى في تفسير عوائد الأسهم، على الرغم من أن الكتابات الأخيرة تشير إلى أنه ينبغي عدم الاعتماد عليها، إلا أنه غالبا ما انتقدت لأنها لم تأخذ بنظر الاعتبار تكلفة رأس المال والتأثر بالسياسات المحاسبية (709 : Burksaitiene, 2009). ومنذ فترة كبيرة والتوجه العام للاقتصاديين والمحاسبين لتحقيق الدخل الاقتصادي يزداد بشكل كبير لما للدخل الاقتصادي من مصداقية عالية، تنعكس بشكل جيد على مصداقية القوائم المالية للشركات، ولكن عقبات تطبيق وتفعيل الدخل الاقتصادي كان لها الدور الأساسي

في عدم تمكنهم من استخدامه كبديل للدخل المحاسبي (الخطيب والقشي، 2004: 15). وبذلك يمكن تقرب وجهات النظر الاقتصادية والمحاسبية من خلال استخدام القيمة الاقتصادية المضافة.

تعد القيمة الاقتصادية المضافة، إحدى الابتكارات الحديثة في مجال الأداء وقياس خلق القيمة، والتي أصبحت بديلاً عن الدخل المتبقي. فضمن أكثر الأفكار الجديدة في ذلك هو ما قدمته إحدى أهم الشركات الاستشارية الأمريكية المتخصصة، وهي شركة (Stern & Stewart) ضمن ما يعرف بالقيمة الاقتصادية المضافة، والذي عد بحق تغييراً جذرياً وجديداً في نظم الإدارة المالية الحديثة أو هو ثورة في علم الإدارة المالية (الزبيدي وقيس، 2005: 7).

إن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة هو وجه آخر لحساب الدخل المتبقي (RI) المستخدم من قبل العديد من الشركات (Horngren et al, 2012:812). ففي عام (1990) تم صقل مفهوم الدخل المتبقي من قبل (Stern & Stewart)، وإعادة تسميته بالقيمة الاقتصادية المضافة، واستخدمها كعلامة تجارية لشركته الخاصة بالاستشارات المالية (Drury, 2000: 407).

وتختلف القيمة الاقتصادية المضافة عن الدخل المتبقي بما يلي (الجبوري وآخرون، 2012: 335):

1. الدخل المتبقي يكون بعد الضريبة .

2. معدل العائد يكون بعد الضريبة .

3. رأس المال يكون صافي الموجودات بدلاً عن إجمالي الموجودات .

على الرغم من أن القيمة الاقتصادية المضافة تم تطبيقها من قبل (Stern & Stewart) وشركاه لأول مرة، إلا أن خبراء الاقتصاد، قد أشاروا إلى فكرة القيمة الاقتصادية المضافة في القرن التاسع عشر، وبالتالي سبقوا (Stern & Stewart) قبل ذلك بسنوات عديدة، ويعود الخبير الاقتصادي الشهير (Alfred Marshall) أول من تحدث عن فكرة الربح الاقتصادي في عام (1890) في شروط الربح الحقيقي الذي تحققه الشركة عندما يغطي تكلفة رأس المال المستثمر بالإضافة إلى تكاليف التشغيل المختلفة (Burksaitiene, 2009: 711). إن القيمة الاقتصادية المضافة هي العلامة التجارية لشركة (Stern & Stewart) وشركاؤه الأمريكية. ويتم النظر لها على أنها مقياس لأداء الشركة المالي فضلاً عن أنها كجزء رئيسي لنظام الإدارة المالي المتكامل (management system integrated financial)، وهي تقود إلى جعل القرار لا مركزي وتزيد من ثروة حاملي الأسهم (Morard and Olivia, 2009: 2).

واستخدمت القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في نطاقين رئيسيين هما عملية اتخاذ القرار الاستثماري والحوافز الإدارية (El Mir & Seboui, 2006: 243).

في حين إن دراسة (Burksaitiene, 2009: 147-709) قد استخدمتها كمقياس لتقييم الاستثمارات الرأسمالية إلى جانب صافي القيمة الحالية.

وقد تم تبني القيمة الاقتصادية المضافة من قبل عدد متزايد بشكل سريع من الشركات كمقياس للأداء وبدأ هذا المقياس بالظهور في كتب المالية الدراسية السائدة (Pushner & Kramer, 1999: 41). فقد تم الإشارة إليها

من قبل (Horngren et al, 2012 :812) على أنها أحد مقاييس الأداء التي يمكن استخدامها، إلى جانب العديد من المؤشرات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء .

في عام (1997) استخدمت القيمة الاقتصادية المضافة من قبل أكثر 300 شركة على مستوى العالم، كمقياس أساسي لأداء الشركة، بضممتها شركة (AT&T, Coca-Cola, CSX, DuPont and Oats)، وجعلت شركة (AT&T) القيمة الاقتصادية المضافة معيارها الأساسي للأداء، وربط تعويضات الإدارة بكل مستوياتها بمقاييس القيمة الاقتصادية المضافة (Walbert,1993:65) (Drury,2000:407). في حين ذكرت دراسة (Burksaitiene,2009:711) في أن (23%) من الشركات في المملكة المتحدة قد استخدمت القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم أداء الأقسام في تلك الشركات، وفي الواقع، فأنها قد اعتمدت القيمة الاقتصادية المضافة كأساس لقياس أداء الإدارة وثروة المساهمين فيها.

ويحاول (Stern Stewart) يثبت أن خطط الحوافز المعتمدة على القيمة الاقتصادية المضافة، أفضل من خطط الحوافز التقليدية، وذلك لأنها تقدم توافق بين مصالح المدراء والمساهمين، فخطط الحوافز على أساس القيمة الاقتصادية المضافة يُمكن أن تكون أسهل وأكثر موضوعية، وتوفر قوة دفع وتركيزاً أكبر في المدى طويل الأجل أكثر من خطط العلاوة التقليدية (El Mir & Seboui, 2006:244).

وقد أجمعت مراجع الفكر المالي على أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة، أو ما يسمى بالربح الاقتصادي (Economic Profit)، هو أحد معايير الأداء المالي التي طرحت في نظرية الإدارة المالية المعاصرة، ويعود السبب في ذلك إلى شمولية هذا المعيار لمتغيرات هامة تعكس الأداء بشكله العام، وكذلك المجالات التي من خلالها تستطيع الإدارة المالية من أن تزيد من فاعلية قراراتها، وبالشكل الذي يعظم من ثروة الملاك أو ثروة حملة الأسهم، باعتباره الهدف الذي ارتضته الإدارة لقراراتها، والذي لازال يمثل هاجس العمل لديها في شركات الأعمال. واستحوذت هذا الاهتمام في الفترة الأخيرة كشكل جديد في قياس الأداء، ويجمع البعض على أنها الفكرة المالية الساخنة حالياً، والتي ستصبح أكثر سخونة في المجال المالي خلال الفترة القادمة، لكونها تؤكد على ضرورة تحميل كلفة الاستثمار في صافي ربح التشغيل الذي تم تحقيقه (الزبيدي وقيس، 2005 :2). وهذا ما اشار اليه (Tully,1993:38) فقد وصفوا في مجلة الثروة (Fortune magazine) بأن القيمة الاقتصادية المضافة هي " أسخن فكرة مالية لهذا اليوم وتزداد سخونة".

فالقيمة الاقتصادية المضافة هي تقدير للربحية الاقتصادية للشركة، بسبب أن القيمة الزائدة التي تم إنشاؤها في العائد المطلوب من قبل مساهمي الشركة، إذ أن قيمة الاقتصادية المضافة هي الربح المكتسب من قبل الشركة بأقل كلفة لتمويل رأس مال الشركة، وتتمثل الفكرة بأنه المكسب للمساهمين عندما يكون العائد من رأس المال العامل هو اكبر من كلفة رأس المال (Ismail,2011: 4993) . وضمن مفاهيم القيمة ومفاهيم حماية رأس المال، يرى الباحث أن القيمة الاقتصادية المضافة، تقترب إلى مفهوم القيم الحالية ومفهوم القدرة الشرائية للاستثمار، وللذان يتبنيا فكرة الدخل الاقتصادي بعده أفضل وسيلة للتقييم، فالمشكلة التي تتناولها القيمة الاقتصادية المضافة، هي أنها تحسب الربح الحقيقي عن طريق طرح تكلفة رأس المال من مبلغ الربح بعد الضرائب، والمشتق من كشف الدخل، وهذا تفكير جديد في عالم الأعمال، ويمكن أن يساعد المستثمرين على معرفة الشركات التي تعظم من ثروتهم.

3-3: احتساب القيمة الاقتصادية المضافة :

إن بداية نظرية التقييم الحديثة تكمن في مقالة (Miller and Modigliani) سنة (1961)، بعنوان (سياسة التوزيعات، والنمو، وتقييم الأسهم). فقد قدموا في مقالتهن معادلة أو نموذج يتعلق بقيمة الشركة للتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، واستخدموا مصطلح (NOPAT)، الذي يشير إلى صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة (117 : Byrne, 1996). وعند احتساب القيمة الاقتصادية المضافة، فإننا نستعين بصافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة (Net Operating Profit After Tax)، المأخوذة من كشف الدخل مع إجراء تعديلات بسيطة على بعض المفردات الخاصة بالكشف، وإعادة ترتيبها من جديد، مثلاً الزيادة في المبالغ الناتجة من إتباع طريقة مايرد آخرًا يصرف أولاً، ويتم إعادتها إلى الأرباح التشغيلية من أجل تعديل كلفة البضاعة المعدة للبيع، بسبب المبالغة في تقدير تكاليف المنتج في فترة ارتفاع الأسعار، وكذلك فإن الزيادة في صافي نفقات البحوث والتطوير، يتم إضافتها أيضاً باعتبارها نفقات رأسمالية مما يعني أنها ستظهر في قائمة المركز المالي، لأنها تخلق تدفق للفوائد في المستقبل .

ويتم احتساب القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية :

$$EVA = NOPAT - \text{Cost of Capital}$$

أولاً: احتساب صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة (NOPAT)

يتم إتباع منهجين عند احتساب صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة (net operating profit after tax) (Grant, 2003 : 171) :

▪ منهج من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-up approach) :

التفاصيل	
الربح التشغيلي بعد الاندثار والإطفاء	xxx
يضاف :	
الفائدة الضمنية المحسوبة على العقود التشغيلية	xxx
مبالغ الزيادة بسبب إتباع طريقة LIFO	xxx
الزيادة في مخصص إطفاء شهرة المحل	xxx
الزيادة في مخصص الديون المعدومة	xxx
الزيادة في نفقات البحث والتطوير	xxx
الزيادة في مخصص إطفاء البنود الاستثنائية	xxx
= الأرباح التشغيلية المعدلة قبل الضريبة	xxx
طرح :	
الضرائب النقدية التشغيلية	(xxx)
= صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة (NOPAT)	xxx

■ منهج من الأعلى إلى الأسفل (Top-down approach)

المبالغ	التفاصيل
xxx	المبيعات
(xxx)	يطرح : كلفة البضاعة المباعة
(xxx)	المصاريف التسويقية والإدارية
(xxx)	الاندثار
xxx	يضاف : مصاريف الفائدة الضمنية من الخسائر التشغيلية
xxx	الزيادة في حقوق الملكية
xxx	إيرادات تشغيلية أخرى
(xxx)	يطرح : الضرائب النقدية التشغيلية
xxx	= صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة (NOPAT)

ثانياً: احتساب كلفة رأس المال (Cost of Capital) : تحسب عن طريق ضرب نسبة رأس المال في رأس المال المستثمر وفق ما يلي (5 : Grant, 2003):

$$\text{Cost of capital} = [\% \text{ Cost of capital} / 100] \times \text{Capital} \dots\dots\dots (1)$$

النسبة المئوية لكلفة رأس المال يتم الحصول عليها بواسطة اخذ المعدل الموزون بعد خصم ضرائب الدين ورأس المال كما مبين في المعادلة (2) :

$$\% \text{ Cost of capital} = [\text{Debt weight} \times \% \text{ After-tax debt cost} + \text{Equity weight} \times \% \text{ Cost of equity}] \dots\dots\dots (2)$$

وبموجب المعادلة أعلاه، فإنه يتم خصم تكلفة رأس المال (Cost of Capital)، والسبب في ذلك، أنه قد توجد فرصة بديلة أفضل لرأس المال المستثمر في هذه الشركة. وعندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة موجبة، فهذا يعني أن الشركة تولد عوائد من استثمار رأس المال هي أعلى من عائد الاستثمار في فرصة بديلة . وعندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة بالسالب، فهذا يعني أن الشركة لم تولد عائد كافي لتغطية رأس المال وهذا ما يطلق عليه بتدمير القيمة .

3-4 : فوائد استخدام القيمة الاقتصادية المضافة في تعزيز الابلأغ المالي:

إن هنالك عدد من المزايا والفوائد من استخدام القيمة الاقتصادية المضافة هي (الزبيدي، 2004 : 253) :

1. يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والحقيقي لثروة الملاك .
2. يستخدم كمؤشر حقيقي وحيد للأداء المالي والإداري.
3. تضمن أساساً لنظام من الحوافز للعاملين داخل شركة الأعمال.

4. يعتقد البعض أن القوة الحقيقية لهذا المعيار تكمن في قدرته على تغيير السلوك وعلى المستويات كافة في الشركة.

5. يزيد من حث المدراء للمؤوسين وذلك بواسطة تشجيعهم على العمل.

6. أداة مهمة في القرارات الاستثمارية وقرارات التوسعات الاستثمارية المتوقعة من خلال تعزيز الابلاغ المالي.

7. تضمن القيمة الاقتصادية المضافة، نهاية فوضى تعدد الأهداف، عن طريق استخدامها كمقياس مالي شامل بوجه عملية اتخاذ القرارات نحو تركيز واحد هو كيف تطور القيمة المضافة، وذلك من خلال كونها النظام الوحيد الذي ينتج لغة مشتركة بين الموظفين عبر المستويات كافة والوظائف التشغيلية والرقابة المشتركة .

إضافة إلى ما جاء في أعلاه، يرى الباحث أن هنالك عدد من الفوائد من استخدام القيمة الاقتصادية المضافة، هي :

1. إن تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة، يمثل امتثالاً لتطبيق التعليمات الملزمة للنظام المحاسبي الموحد، والمطبق في شركات القطاع العام، والشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ أن القيمة الاقتصادية المضافة تمثل الوجه الأكثر فائدة وتطوراً للقيمة المضافة .
2. إن القيمة الاقتصادية لا تراعي بعض نقاط الضعف المتأنتية من إتباع الطرق التقليدية بالمحاسبة، فهي توفر بعض المؤشرات عن النمو وإمكانية استمرار الوحدة الاقتصادية .
3. تمثل دمجا للمفهوم المحاسبي والمفهوم الاقتصادية في الوقت ذاته.
4. توضح ماهية القيمة الحقيقية التي ولدتها الشركة من خلال عرض مفهوم القيمة الايجابية المتحققة أو القمة السلبية (تدمير القيمة).
5. إن القيمة الاقتصادية المضافة هي معيار للتقييم الداخلي للوحدة الاقتصادية، فهي تعرض النتائج التشغيلية التي حققتها الوحدة الاقتصادية من خلال تعاملها بشكل جيد مع عناصر الإنتاج المتوفرة بما يحقق الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في الاستخدام .

3-4 : الانتقادات الموجهة للقيمة الاقتصادية المضافة :

يرى كل من (Pushner & Kramer, 1999:41) انه لم يكن هناك عمل تجريبي منجز لمعرفة قدرة القيمة الاقتصادية المضافة على عكس القيمة السوقية المضافة، أما النتائج التي توصل إليها لا تدعّم حجج مناصري تبني القيمة الاقتصادية المضافة بالكامل، والتي تقول أنها أفضل مقياس داخلي لنجاح الشركة بإضافة قيمة إلى استثمارات حاملي الأسهم .

وفي سياق استخدام القيمة الاقتصادية المضافة للحد من ممارسات إدارة الأرباح على أساس المكافأة الممنوحة للإدارة، يعتقد (Stewart) إن خطط الحوافز المعتمدة على القيمة الاقتصادية المضافة، أفضل من خطط الحوافز التقليدية، في حين يرى كل من (El Mir & Seboui) أن (Wallace and Stern) قد نسي القول بالمأثور "ستأخذ ما تقيسه وتكافئ". فالمدراء سيُعرفون بأن القيمة الاقتصادية المضافة هي العلامة التي ستحدد على أساسها علاواتهم (bonus)، لذلك فمن المحتمل أنهم سيفعلون كل شيء ممكن لزيادة أجورهم (their pay)، علاوة على

ذلك، فإن الجهود لزيادة قيمة القيمة الاقتصادية المضافة ستكون ضارة للشركة، فالقيمة الاقتصادية المضافة يمكن أن تزداد مع الدخل قبل فرز الفوائد بعد الضريبة وتخفض من تكلفة رأس المال ومن الموجودات الموظفة، كما أن هناك طرق لزيادة الدخل قبل فرز الفوائد وبعد الضريبة كالاندثار، وهناك أيضاً طرق لتخفيض تكلفة رأس المال، والتي لها تأثير ليس بالضرورة أن يكون ايجابي، فيمكن للمدراء أن يخفضوا قيمة الموجودات التي وظفت وذلك بتأجيل الاستثمارات المربحة، مثل هذه الأعمال الإدارية المتعمدة تميل إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة من خلال التلاعب بمكوناتها (El Mir & Seboui, 2006:244).

المحور الرابع - عرض وتحليل النتائج

يسعى هذا المحور إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث، وتحليلها باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي والمتمثلة بـ (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لتقدير التشتت المطلق لإجابات أفراد العينة عن الوسط ومعامل الاختلاف لتقدير التشتت النسبي، وذلك بهدف رسم صورة أو أطار عام لتفضيل المستجيبين وتوجهاتهم العامة فيما يتعلق بمتغيرات البحث، وذلك من خلال مقياس ليكارت (Likart) الخماسي عن الخيارات (موافق تماماً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقاً) وهو مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي (SPSS)، تعبر عن الأوزان (weights)، وهي (موافق تماماً = 5، موافق = 4، محايد = 3، غير موافق = 2، غير موافق إطلاقاً = 1) ويتم تحديد الوسط الحسابي (الوسط المرجح) للمقياس من تحديد طول الفترة أولاً وهي مساوية إلى حاصل قسمة 4 على 5، إذ أن 4 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) بينما يمثل الرقم 5 عدد الاختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة (الفئة) ويساوي 0.8 ويصبح التوزيع وفقاً للجدول (4).

جدول (4) فقرات مقياس ليكارت

المستوى	الوسط المرجح
غير موافق إطلاقاً	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.8 إلى 2.59
محايد	من 2.6 إلى 3.39
موافق	من 3.4 إلى 4.19
موافق تماماً	من 4.2 إلى 5

وتتألف الاستبانة من (17) سؤالاً، توزعت على ثلاثة محاور فرعية وكان المحور الأول يتألف من خمسة أسئلة، في حين كان المحور الثاني يحوي على سبعة أسئلة، أما المحور الأخير فقد تضمن خمسة أسئلة، أما السؤال الأخير الذي يعد السؤال الثامن عشر، فكان محدد بالإجابة بنعم أو كلا حول اعتماد كشف الدخل أم لا أو جعل القيمة الاقتصادية المضافة مكملة له. وقد كان الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التشتت لاجمالي المحاور الثلاث كما هو موضح بالجدول (5).

جدول (5) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية الاجمالية

المقاييس المحاور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النتيجة
المحور الاول	4.02	0.51	9%	موافق
المحور الثاني	3.8	0.58	15%	موافق
المحور الثالث	4	0.54	14%	موافق

والجداول (6)، (7) و(8)، توضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وكالاتي:

أولاً: عرض وتفسير النتائج للمحور الأول:

يوضح الجدول (6) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول (عدم امكانية الدخل المحاسبي في توفير بعض المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات) من الاستبانة الموزعة على أفراد العينة، ومن خلال الجدول ادناه، أنَّ إجمالي الوسط الحسابي لفقرات هذا المتغير بلغ (4.02) ، وهو أعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3)*، من أصل (5)، وبانسجام عالي في الإجابات من خلال قيمة الانحراف المعياري وبمعامل اختلاف قيمتهما الإجمالياتان هما (0.51) و(9%) على التوالي، وهذا يؤكد على دور القيمة الاقتصادية المضافة في توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، وهذه النتيجة تدل أن هناك اتفاق حول دور القيمة الاقتصادية المضافة في توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الأسئلة الأولى للمحور الأول أما السؤالين الأخيرين فنجد هنالك اتفاق تمام حولهما من قبل أفراد العينة.

*: الوسط الفرضي = مجموع أوزان البدائل ÷ عدد البدائل = $(1+2+3+4+5) \div 5 = 3$

الجدول (6) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول

ت	الأسئلة	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النتيجة
1.	هناك عدد من المحددات للدخل والتي تحجم فائدة استخدامه كأداة لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية، كونه يعتمد على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس	تكرار	9	14	4	1	1	4	0.96	0.24	موافق
		نسبة	31.0	48.3	13.8	3.4	3.4				
2.	الدخل المحاسبي لا يفصح عن زيادة قيمة الشركة بسبب زيادة الخبرة أو جودة المنتج ، أو لا يفصح عن القيمة الحقيقية التي إضافتها الشركة للمستثمرين.	تكرار	8	10	9	2	0	3.8	0.92	0.24	موافق
		نسبة	27.6	34.5	31.0	6.9	0				
3.	عدم قدرت الشركة على تقييم العائد الحقيقي لها من خلال الدخل المحاسبي، هو بسبب غض النظر عن كلفة رأس المال وعدم إدراجها في كشف الدخل.	تكرار	11	9	7	2	0	4	0.96	0.24	موافق
		نسبة	6.9	24.1	31.0	37.9	0				
4.	عدم الأخذ بنظر الاعتبار تكلفة رأس المال في الربح المحاسبي قد يوفر مؤشر لمسئول تخدمي الكشوفات المالية أن الشركات رابحة إلا أنها في الحقيقة لم تربح.	تكرار	12	11	5	1	0	4.17	0.84	0.20	موافق تماما
		نسبة	41.4	37.9	17.2	3.4	0				
5.	بعض البنود لا يمكن إدراجها بكشف الدخل لعدم إمكانية قياسها بشكل صحيح.	تكرار	11	12	6	0	0	4.17	0.75	0.18	موافق تماما
		نسبة	37.9	41.4	20.7	0	0				
وسط حسابي وانحراف معياري ومعامل اختلاف عام للمحور الأول											
								4.02	0.51	9%	موافق

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى:

1. إن نسبة 79.3% من المستجيبين قد اتفقوا على أن هناك عدد من المحددات للدخل والتي تحجم فائدة استخدامه كأداة لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية، ونعلل ذلك لان هناك عدد من المحددات حول مفهوم الدخل تم ذكرها مسبقاً في الجانب النظري، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 4 وبانحراف معياري قدره 0.96 .
2. إن نسبة 62.1% من المستجيبين قد اتفقوا على أن الدخل المحاسبي لا يفصح عن زيادة قيمة الشركة بسبب زيادة الخبرة أو جودة المنتج ، أو لا يفصح عن القيمة الحقيقية التي إضافتها الشركة للمستثمرين. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.8 وبانحراف معياري قدره 0.92 .
3. إن نسبة 31% من المستجيبين قد اتفقوا على عدم قدرت الشركة على تقييم العائد الحقيقي لها من خلال الدخل المحاسبي، هو بسبب غرض النظر عن كلفة رأس المال وعدم إدراجها في كشف الدخل. وقد بلغ المتوسط الحسابي 4 وبانحراف معياري قدره 0.96 .
4. إن نسبة 79.3% من المستجيبين قد اتفقوا على أن عدم الأخذ بنظر الاعتبار تكلفة رأس المال في الربح المحاسبي قد يوفر مؤشر لمستخدمي الكشوفات المالية أن الشركات رابحة لأنها في الحقيقة لم تريح . وقد بلغ المتوسط الحسابي 4.17 وبانحراف معياري قدره 0.84 .
5. إن نسبة 79.3% من المستجيبين قد اتفقوا على أن بعض البنود لا يمكن إدراجها بكشف الدخل لعدم إمكانية قياسها بشكل صحيح . . وقد بلغ المتوسط الحسابي 4.17 وبانحراف معياري قدره 0.75 .

ثانياً: عرض وتفسير النتائج للمحور الثاني:

يلاحظ من الجدول (7) الذي يتكون من سبعة أسئلة والخاص بالمحور الثاني ، أن إجمالي الوسط الحسابي لفقرات هذا المحور (العلاقة بين المعلومات التي توفرها القيمة الاقتصادية المضافة والمعلومات التي يمكن الاستفادة منها من قبل المستثمرين) بلغ (3.8)، وهو أعلى من الوسط الفرضي وبانسجام عالي في الإجابات من خلال قيمة الانحراف المعياري وبمعامل اختلاف قيمتهما الإجمالياتان هما (0.58) و(15%) على التوالي، وهذا يؤكد على العلاقة بين المعلومات التي توفرها القيمة الاقتصادية المضافة والمعلومات التي يمكن الاستفادة منها من قبل المستثمرين، وهذه النتيجة تدل أن هناك اتفاق حول دور القيمة الاقتصادية المضافة في توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الأسئلة الأولى للمحور الأول ويلاحظ انه على الرغم من أهمية القيمة الاقتصادية المضافة، إلا أن الدخل قد حافظ على أهميته في تقييم الأداء .

جدول (7) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

ن	السؤال	المقياس	المتوافق	غير متوافق	غير متوافق	غير متوافق	غير متوافق	المتوافق	المتوافق	المتوافق	النتيجة
1.	دمج القيمة الاقتصادية المضافة للمفهوم الاقتصادي والمحاسبي للدخل يوفر معلومات أفضل لقياس أداء الشركة الحقيقي.	تكرار	13	14	2	0	0	4.38	0.62	0.14	موافق تماماً
		نسبة	44.8	48.3	6.9	0	0				
2.	يمكن للقيمة الاقتصادية المضافة أن توفر معلومات أفضل لكونها تأخذ بنظر الاعتبار كلفة رأس المال المستثمر.	تكرار	13	11	4	1	0	4.24	0.83	0.20	موافق تماماً
		نسبة	44.8	37.9	13.8	3.4	0				
3.	القيمة الاقتصادية المضافة تصحح الخطأ المحاسبي بوضع تكلفة رأس المال في الحسابان	تكرار	8	12	8	1	0	3.93	0.84	0.21	موافق
		نسبة	27.6	41.4	27.6	3.4	0				
4.	الدخل المحاسبي لا يفصح عن المفهوم الحقيقي للقيمة وتدمير القيمة	تكرار	3	12	10	2	2	3.41	1.01	0.30	موافق
		نسبة	10.3	41.4	34.5	6.9	6.9				
5.	القيمة الاقتصادية المضافة تعد أكثر موضوعية من كشف الدخل في الإبلاغ عن الأرباح وتقييم الأداء.	تكرار	4	12	8	4	1	3.48	1.02	0.29	موافق
		نسبة	41.4	41.4	27.6	13.8	3.4				
6.	الدخل المحاسبي لا يوفر معلومات موضوعية للمستثمرين تمكنهم من تقييم قيمة الاستثمارات الحقيقية لهم .	تكرار	9	3	8	7	2	3.34	1.34	0.40	محايد
		نسبة	31.0	10.3	27.6	24.1	6.9				
7.	القيمة الاقتصادية المضافة تجعل المدراء يركزون على سؤال مهم وهو كم ستولد الشركة عوائد فوق تكلفة رأس المال لأي استثمار متاح، وبالتالي تمكن المستثمرين في توجيه استثماراتهم بالشكل الذي يحقق لهم أعلى العوائد ويشجع إدارة الشركات من أجل تعزيز القيمة المضافة لشركاتهم من أجل جذب المستثمرين.	تكرار	8	13	7	1	0	3.97	0.82	0.21	موافق
		نسبة	27.6	44.8	24.1	3.4	0				

موافق	15%	0.58	3.8	وسط حسابي وانحراف معياري ومعامل اختلاف عام للمحور الأول
-------	-----	------	-----	---

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى:

1. إن نسبة 82.7% من المستجيبين قد اتفقوا على أن دمج القيمة الاقتصادية المضافة للمفهوم الاقتصادي والمحاسبي للدخل يوفر معلومات أفضل لقياس أداء الشركة الحقيقي. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 4.38 وانحراف معياري قدره 0.62 .
2. إن نسبة 69% من المستجيبين قد اتفقوا على أن يمكن للقيمة الاقتصادية المضافة أن توفر معلومات أفضل لكونها تأخذ بنظر الاعتبار كلفة رأس المال المستثمر. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 4.24 وانحراف معياري قدره 0.83 .
3. إن نسبة 51.7% من المستجيبين قد اتفقوا على أن القيمة الاقتصادية المضافة تصحح الخطأ المحاسبي بوضع تكلفة رأس المال في الحسابان وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.93 وانحراف معياري قدره 0.84 .
4. إن نسبة 82.8% من المستجيبين قد اتفقوا على أن الدخل المحاسبي لا يفصح عن المفهوم الحقيقي للقيمة وتدمير القيمة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.41 وانحراف معياري قدره 1.01 .
5. إن نسبة 82.8% من المستجيبين قد اتفقوا على أن القيمة الاقتصادية المضافة تعد أكثر موضوعية من كشف الدخل في الإبلاغ عن الأرباح وتقييم الأداء. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.48 وانحراف معياري قدره 1.02 .
6. إن نسبة 41.3% من المستجيبين قد اتفقوا على أن الدخل المحاسبي لا يوفر معلومات موضوعية للمستثمرين تمكنهم من تقييم قيمة الاستثمارات الحقيقية لهم . وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.34 وانحراف معياري قدره 1.34 .
7. إن نسبة 72.4% من المستجيبين قد اتفقوا على أن القيمة الاقتصادية المضافة تجعل المدراء يركزون على سؤال مهم وهو كم ستولد الشركة عوائد فوق تكلفة رأس المال لأي استثمار متاح، وبالتالي تمكن المستثمرين في توجيه استثماراتهم بالشكل الذي يحقق لهم أعلى العوائد ويشجع إدارة الشركات من أجل تعزيز القيمة المضافة لشركاتهم من أجل جذب المستثمرين. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.97 وانحراف معياري قدره 0.82 .

ثالثاً: عرض وتفسير النتائج للمحور الثالث:

يلاحظ في الجدول (8) أنَّ إجمالي الوسط الحسابي لفقرات هذا المتغير بلغ (4)، وبانسجام عالي في الإجابات من خلال قيمة الانحراف المعياري وبمعامل اختلاف قيمتهما الإجمالياتان هما (0.54) و(14%) على التوالي، وهذا يؤكد على دور القيمة الاقتصادية المضافة في تعزيز الإبلاغ باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة، وهذه النتيجة

تدل أن هناك اتفاق حول دور القيمة الاقتصادية المضافة في توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات. وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى:

1. إن نسبة 82.7% من المستجيبين قد اتفقوا على أن تساعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في كشف القيمة الاقتصادية المضافة في بيان قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح للمساهمين. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 4.07 وبانحراف معياري قدره 0.65 .
2. إن نسبة 72.4% من المستجيبين قد اتفقوا على أن أهمية إعداد القيمة الاقتصادية المضافة كأداة إفصاح، تعد مهمة لكونها تلبية حاجة ضرورية للأطراف المختلفة التي ترغب في الحصول على أي معلومات تساعد في تقييم الاستثمارات . وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.90 وبانحراف معياري قدره 0.67 .
3. إن نسبة 75.9% من المستجيبين قد اتفقوا على أن القيمة الاقتصادية المضافة تعرض معلومات مهمة لبيان قدرة الوحدة الاقتصادية على تعظيم الثروة وترشيد القرارات الإدارية. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.97 وبانحراف معياري قدره 0.86 .
4. إن نسبة 31% من المستجيبين قد اتفقوا على أن أهمية القيمة الاقتصادية المضافة مشتقة من أهمية كشف القيمة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 4.03 وبانحراف معياري قدره 0.77 .
5. إن نسبة 86.2% من المستجيبين قد اتفقوا على أنه من الممكن استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتعزيز الابلأغ المالي للشركات بإدراجها ككشف إضافي إلى جانب الكشوفات المالية الأخرى. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 4.07 وبانحراف معياري قدره 0.92 .

جدول (8) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث

الأسئلة	تكرار	مؤقتاً تماماً	مؤقتاً	محلياً	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختلاف معامل	النتيجة
13	تكرار	7	17	5	0	0	4.07	0.65	0.16	موافق
	نسبة	24.1	58.6	17.2	0	0				
14	تكرار	5	16	8	0	0	3.90	0.67	0.17	موافق
	نسبة	17.2	55.2	27.6	0	0				
15	تكرار	5	14	5	0	2	3.97	0.86	0.22	موافق
	نسبة	27.6	48.3	17.2	0	6.9				
16	تكرار	0	9	12	0	8	4.03	0.77	0.19	موافق
	نسبة	0	31.0	41.4	0	27.6				
17	تكرار	8	16	2	1	1	4.07	0.92	0.23	موافق
	نسبة	31.0	55.2	6.9	3.4	3.4				

موافق	14%	0.54	4	وسط حسابي وانحراف معياري ومعامل اختلاف عام للمحور الأول
-------	-----	------	---	---

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد كانت الاجابة على السؤال الاخير كما هو موضح بالجدول (8).

السؤال	الاجابة	نعم	النسبة	كلا	النسبة
إن القيمة الاقتصادية المضافة تستند على فكرة اعادة ترتيب واحتساب مفردات الدخل المحاسبي، وبذلك يجب استخدامها :					
أ. مكمل لكشف الدخل	29	100%	0	0	0
ب. بديل عن الدخل المحاسبي	0	0	29	100%	0

وهذا يدل على ان جميع افراد العينة تؤيد استخدام القيمة الاقتصادية المضافة يساهم في تعزيز الابلاغ المالي للشركات.

اختبار فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية رئيسة مفادها (هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المقدمة على أساس كشف القيمة الاقتصادية المضافة في تعزيز الابلاغ المالي وقرارات المستثمرين)، وقد توصلنا من خلال استمارة الاستبيان الموزعة على افراد العينة وجود علاقة معنوية وإيجابية عالية بما يحقق فرضية البحث، اذا لاحظنا استجابة كبيرة لعينة البحث للمحاور الرئيسة الثلاث، وهذه الاستجابة حققت الفرضية التي تبناها البحث، فضلاً عن ان جميع افراد العينة تؤيد استخدام القيمة الاقتصادية المضافة في تعزيز الابلاغ المالي للشركات.

المحور الخامس - الاستنتاجات والتوصيات

5-1: الاستنتاجات :

1. إن القيمة الاقتصادية المضافة تستخدم كأداة ومعياري لتقييم الأداء، فهي توفر العديد من المؤشرات عد اداء الوحدة الاقتصادية .
2. إن القيمة الاقتصادية المضافة تجمع بين نقاط التوافق والاختلاف بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي، وان اهم ما يميزها هو احتساب تكلفة رأس المال، إذ أن المحاسب في كشف الدخل، لا يخصم تكلفة رأس المال المستعمل في الوحدة الاقتصادية، بينما يخصم الاقتصادي تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستعمل فيها.
3. إن المبدأ الأساسي هو أن القيمة الاقتصادية المضافة لا تقوم بحساب ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية قد حققت أرباحاً أم لا ولكنها تقيس إذا ما كان الربح الناتج كافٍ لتعويض رأس المال المستعمل في المشروع أم كان يمكن استغلاله في فرصة بديلة أخرى.

4. إن القيمة الاقتصادية المضافة لا تعني إلغاء الدخل المحاسبي، إنما هي إعادة احتساب بعض الفقرات التي تخص عوامل الإنتاج المشاركة في تحقيق الأرباح، وتستبعد بعض الفقرات الأخرى التي لا تتوقع أن تحقق أرباح في المستقبل ولا ترتبط بالأداء والقيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية.

5-2: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة ككشف إلى جانب كشف الدخل لتعزيز الإبلاغ المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة لكونها تقلل من الاختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين والمحاسبين من خلال إدخال كلفة رأس المال عند احتسابها.
3. ينبغي على الهيئة المشرفة على سوق العراق للأوراق المالية أن تلزم الشركات بتطبيق القيمة الاقتصادية المضافة كونها أداة تسهم في تقييم أداء إدارة الشركات.
4. ضرورة توجيه الباحثين لأجراء المزيد من الدراسات ذات الصلة بالقيمة الاقتصادية المضافة ، سواء كان ذلك في الجوانب المحاسبية أو الإدارية .

المصادر العربية:

المراجع :

1. النظام المحاسبي الموحد، ديوان الرقابة المالية، 2011 .

2. القاعدة المحاسبية العراقية (8) 1997.

الكتب:

3. البلقاوي، " نظرية محاسبية"، ترجمة رياض العبدالله، مراجعة طلال الججاوي، دار اليازوردي، عمان، 2009 .

4. الجبوري، نصيف جاسم ، سرور ، منال جبار السامرائي ومشتاق كامل فرج ، " المحاسبة الإدارية " ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2012.

5. كيسو، دونالد ويجانيت، جيرى "المحاسبة المتوسطة " ط2، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1999.

الرسائل والاطاريح والبحوث :

6. الخطيب، حازم والقشي، ظاهر، " توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد"، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الزيتونة الاردنية، 2004.

7. الزبيدي، حمزة، الكيلاني، قيس، " إعادة هيكلة نظم الإدارة المالية باستخدام معيار القيمة الاقتصادية المضافة"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 8، العدد 1، عمان، 2005.

8. سليمان، أميد إسماعيل، " دور الابلأغ المحاسبي عن القيمة المضافة في تحقيق الرضا الوظيفي/دراسة ميدانية في عينة من المصارف الأهلية العراقية" رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة، 2010.

9. المعيني، سعد سلمان ، " المدخل الاقتصادي لنظرية المحاسبة ودورها في صياغة أنموذج توافقي بين المحاسبة الجزئية والمحاسبة الكلية "، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في علوم المحاسبة، 2007.

Foreign sources:

Books:

1. Balkaoui, Ahmed, "Accounting Theory", 4th, Business Press-Thomson learning, USA, 2000.
2. Balkaoui, Ahmed, "Accounting Theory", 4th, Business Press-Thomson learning, USA, 2004.
3. Balkaoui, Ahmed, " Profit measurement, determination, management and the usefulness an Empirical approach " , 1th, Quorum Books ,London,1999
4. Drury, Colin," Management & Cost Accounting", 5th, International Thomson Business press, 2000.
5. Grant, James , " Foundations of Economic Value Added" , 2th, John Wiley & Sons, Inc, 2003.
6. Horngren,Charles, Datar Srikant M. and Rajan, Madhav V. " Cost Accounting Managerial Empbsis", 13th, printice Hall Inc, 2012.

7. Kieso, Donald E. , Weygandt, Jerry J. and Warfield , Terry D. "Intermediate Accounting", 13th , John Wiley and Sons, Inc, 2010.
8. Kieso, Donald E. , Weygandt, Jerry J. and Warfield , Terry D. "Intermediate Accounting", 14th , John Wiley and Sons, Inc, 2012.
9. Underdown, Brian and Glautier, M. W. E. "accounting theory and practice" , prentice – Hall England, 2011.

Research:

10. Burksaitiene, Daiva, " Measure of value creation: economic value added and net present value ", Economics and Management, Vol(14), ISSN(1822-6515), P: 709-714, 2009.
11. Byrne. Stephen F.," EVA and market value", Journal of Applied Corporate Finance, Vol. (9), No.(1), Spring, 1996.
12. El Mir, Ali & Souad Seboui,"Corporate governance and earnings management and the relationship between economic value added and created shareholder value" , Journal of Asset Management, Vol.(7),P: 242–254, 2006.
13. Ismail ,Issham , " The ability of EVA (Economic Value Added) attributes in predicting company performance" African Journal of Business Management Vol. (5), pp:4993-5000, 2011.
14. Kramer, Jonathan K. and Pushner ,George , " An Empirical Analysis of Economic Value Added as a Proxy for Market Value Added", Journal Financial Practice and education — Spring / Summer, 1997.
15. Morard, Bernard and Olivia, Florentina," Developing A Practical Model for Calculation the Economic value Added " , Economic Computation and Economic Cybernetics Studies & Research , Vol. (43),Issue(3), p:1:16, 2009.
16. Thenmozhi, M." Market value Added and Share Price ehaviour an Empirical study of BSE SENSEX companies", Delhi Business Review, Vol. 1, No. 1, 2000.
17. Tully, Shawn,"The Real Key to Creating Wealth," Fortune 128 ,No.(6), p:38-50, 1993.
18. Walbert, Laura,"America's Best Wealth Creators," Fortune 128 ,No.(16), p: 64-76, 1993.